ودعا إلى التحول الإلكتروني في عمل الإدارة العامة للخبراء

العزب: تحفيز الخبراء ضرورة لدعم سير العدالة وحقوق المتقاضين

أكد وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الكويتي الدكتور فالح العزب ضرورة تحفيز خبراء الإدارة العامة للخبراء ودفعهم نحو سرعة إنجاز تقارير الخبرة المتعلقة بالقضايا المختلفة بما يدعم سير العدالة ويقر حقوق المتقاضين.

وشدد العزب في بيان صحافي لوزارة العدل أمس السبت خلال لقائه رئيس الإدارة العامة للخبراء خالد الدخيل ونواب الإدارة على ضرورة إتاحة إمكانية تعامل خبراء الإدارة مع النظام الإلكتروني المعتمد لديها لتمكينهم من التعاطي معه من خارج مقار أعمالهم ومتابعة تقاريرهم وإنجازها بالسرعة المطلوبة.

ودعا إلى ضرورة التحول الإلكتروني في عمل الإدارة بما يخدم سير العمل ويضمن جديته وجودته مطالبا بتحفيز المتعاملين مع الإدارة للمشاركة في إنجاز معاملاتهم عبر النظام الإلكتروني لتسهيل الإجراءات واختصار الدورة المستندية والدفع نحو اعتماد سبل التكنولوجيا الحديثة.

وأوضح أنه وجه إلى ضرورة تجنب أي ممارسات تقود إلى قيود الروتين والبيروقراطية في عمل الإدارة مع وجوب اعتماد سبل الشفافية والإنجاز لإقرار الحقوق وخدمة مصالح المتقاضين.

وأشار إلى ضرورة اعتماد شكل مميز لتقارير الخبرة ومستنداتها بما يضمن إضفاء مظهر راق ومميز لها يتوازى مع

د.فالح العزب

قيمتها القانونية المهمة في مختلف القضايا.

وذكر العزب أنه أصدر توجيهاته أيضا بضرورة دراسة الحلول الممكنة لمعالجة مشكلة السعة المكانية لمقرات الإدارة العامة للخبراء في المحافظات بما يخدم سير العمل ويهيئ الأجواء المناسبة لعمل الموظفين والمتعاملين معها.

ولفت إلى أهمية الحضور الإعلامي لمسؤولي الإدارة بما يبرز دورها المهم والحساس وأنشطتها المتواصلة وذلك عبر طرح إنجازاتها وفعالياتها وإحصائياتها المختلفة في جميع وسائل الإعلام.

وأفاد بأن الإدارة العامة للخبراء تعيش من مرحلة تحول بعد صدور القرار الوزاري رقم (146 لسنة 2017) بشأن إعادة تنظيم هيكلها التنظيمي ورفع مستواها إلى درجة الإدارة العامة مما يحتم عليها ضرورة تطور عملها وجودته بشكل ملموس.

وبين العزب أن أهمية عمل الإدارة العامة للخبراء تكمن في أنها إحدى الجهات الرئيسية المعاونة للقضاء واختصاصها ببحث ودراسة القضايا التي تحيلها المحاكم لتعلق الفصل فيها بجوانب فنية وهندسية وحسابية. وقال إن تلك الجوانب آنفة الذكر تتطلب قيام أحد الخبراء المتخصصين بدراستها وفحصها وسماع أقوال الخصوم والشهود وإعداد تقرير خبرة بالرأي الفني فيها تستهدي به المحكمة في إصدار حكمها في الدعوى ذات الصلة.

ولفت إلى أن ما تقوم به الإدارة من أعمال يعد ركنا مهما ورئيسيا في إرساء العدالة بين جمهور المتقاضين مبينا أن مهنة الخبير غاية في الأهمية وتتطلب توافر العديد من المتطلبات والسمات الشخصية مثل الخبرات الفنية والقانونية المتجذرة مع ضرورة نفض أفكار الاتكالية والممارسات الإدارية الروتينية.

وذكر أن "غاية إدراك العدالة وإقرار حقوق المتقاضين في مختلف القضايا التي تتطلب عمل الخبراء أمانة ورسالة عظيمة تظللها قيم من إرضاء المولى سبحانه وتعالى ثم إرضاء ضمير الإنسان بعيدا عن أي إغراءات دنيوية زائفة».

عقب اجتماع مجلس إدارة جمعية الصيدلة مع الصبيح

الشمري: تنظيم العمل الصيدلي التعاوني يتيح الفرصة للطاقات الوطنية الشابة

رياض عوّاد

ثمنت الجمعية الصيدلية الكويتية جهود وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح في دعم و تشجيع الطاقات الوطنية الشبابية للمشاركة في العمل التعاوني.

وأثنى رئيس الجمعية الصيدلية الكويتية الصيدلي وليد الشمري على دور الوزيرة الصبيح في اقرار التعديلات على القرار الوزاري رقم (16/ت) لسنة 2017 بشأن تنظيم العمل التعاوني و إتاحة الفرصة للطاقات الوطنية الشبابية من الصيادلة الكويتيين لادارة الصيدليات في القطاع التعاوني.

وأكد الشمري في تصريح صحفي عقب اجتماع مجلس ادارة الجمعية مع الوزيرة هند الصبيح أهمية البنود المعدلة على قرار تنظيم العمل التعاوني لاتاحة الفرصة للكوادر والطاقات الشابة الوطنية من جهة وتنظيم آلية العمل داخل الصيدليات التعاونية من جهة أخرى، وتقدم بجزيل الشكر والامتنان للوزيرة الصبيح على جهودها المبذولة في هذا الشأن.

من جانبه نوه أمين عام الجمعية الصيدلية الكويتية الصيدلي علي هادي بدخول قانون رقم 30 لسنة 2016 في شأن تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية حيز التنفيذ، مشيرا إلى بدء تطبيقه على الجمعيات الحديثة . أوضح أن هذا القانون يقضي بضرورة اصدار رخصة مزاولة باسم صيدلي كويتي للصيدليات التابعة للجمعيات التعاونية وأن الجهات المسؤولة في وزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية تعمل مشكورة لتطبيقه على الأصعدة كافة.

مجلس إدارة جمعية الصيدلة مع الصبيح

خلال اجتماعه بمسؤولي «التعليم الخاص»

الحويلة: ربط رسوم المدارس الخاصة بضوابط محددة يناير المقبل

رياض عواد

أعلن الوكيل المساعد للتعليم الخاص والنوعي د.عبدالمحسن الحويلة أن الادارة العامة للتعليم الخاص تعكف حالياً علي تشكيل لجنة متخصصة لوضع معايير وضوابط للرسوم الدراسية للمدارس الخاصة من خلال خلق معايير ذات اطار صحيح يتم ربطها بالرسوم الدراسية مشيراً الي ان التصور الكامل لهذا التوجه سيتضح في شهر يناير المقبل .

جاء تصريح د.الحويله خلال اجتماع عقده مع المسؤولين في الادارة العامة للتعليم الخاص حضره المدير العام بالا نابه سند المطيري ومدراء الادارات والمراقبين ورؤساء الاقسام تم خلاله بحث استعدادات الادارة للعام الدراسي الجديد ومناقشة تطوير آليات العمل ومواكبة المستجدات التربوية والتعليمية في الادارة العامة للتعليم الخاص .

وشدد د. الحويلة علي ضرورة تواصل ادارة التعليم الخاص مع ادارة التوريدات والمخازن للاطمئنان علي عملية سير استلام الكتب المدرسية قبل بدء دوام الطلبة في مختلف المراحل الدراسية لضمان استقرار العملية التعليمية وتوافر جميع متطلباتها التي تسهم في نجاح انطلاقة العام الدراسي مؤكداً اهتمامه بهذا الامر بما يحقق الاهداف المرجوه من العملية التعليمية وضرورة تواصل ادارة الشئون التعليمية مع ادارات المدارس للتأكد من استكمال الكتب الدراسية وفق الميزانيات المقرره لكل مدرسة وإبلاغ قسم التخطيط والمعلومات بالنواقص تمهيداً لمخاطبة ادارة التوريدات بها قبل دوام الطلبة .

وبين الحويله ان الادارة انتهت من عملية التدوير لمدراء ومديرات المدارس والمدراء والمديرات المساعدون الذين امضوا في مدارسهم اربع سنوات تنفيذا للقرارات الوزارية بهذا الشأن موضحا انه تم الانتهاء ايضاً من تحديد مراكز عمل المدراء والمدراء

الحويلة مترئساً الاجتماع

المساعدون الذين اجتازوا المقابلات مؤخرا مما يساهم في تحقيق الاستقرار للميدان التربوي .

وتطرق الحويلة لآلية العمل في الادارة والتي شهدت تطورا ملحوظا في الاشهر القليلة الماضية مؤكدا استمراره في المضي قدماً للانتقال لمراحل متقدمه في العمل الاداري بعد تطبيق نظام التراسل الالكتروني في الادارة مشيرا الي انه سيتم توفير اعداد كبيرة من اجهزة الاسكانر بغية ارشفة الكتب الرسمية ووصولها للجهة المرسل اليها بكافة المرفقات الخاصة بهذه الكتب .

وطالب الحويله من توجيه الانشطة اعداد خطته مبكرا للعام الدراسي الجديد علي ان يتم مراعاة ان تتضمن الخطة جميع الانشطة المدرسية التي تخدم الطالب وتساهم في تنميتة ذهنيا وجسديا وتربوياً مطالبا بضرورة التركيز علي النواحي الثقافية والتعليمية والرياضية التي تبرز مواهب وقدرات الطلبة والعمل علي صقلها لما لها من اثار ايجابية علي تحقيق الترابط مابين الطالب ومدرسته .

وبحث الحويلة مع المجتمعين مقترحات تعديل الهيكل التنظيمي بما يتواءم مع التوسع الكبير للتعليم الخاص ووجود حاجة ملحة لاستحداث اقسام جديدة تساهم في تسهيل العمل داخل الادارة بما ينعكس بالايجاب علي اداء المدارس الخاصة مشيرا ان اهمها استحداث قسم للتربية الخاصة في التعليم الخاص يتابع المدارس التي ينضوي تحت مظلتها طلبة الاحتياجات الخاصة بكافة إعاقاتها لضمان تقديم الخدمات التعليمية المناسبة لهذه الفئة .

واكد الحويله ان التعليم اصبح له وجود وكيان علي الخارطة التعليمية مما يستوجب معه تكثيف الجهود لتحقيق التطورات المنشودة لهذا القطاع الذي يحوي اعداد كبيرة من الطلبة في مدارس ذات انظمة مختلفة تستدعي مد جسور التعاون مابين الادارات في التعليم الخاص للوصول الي الاهداف التطويرية التي وضعت عناصرها من اجل تطوير التعليم الخاص في وطننا الحبيب .

واعرب الحويله عن عميق شكره لجميع العاملين في الادارة العامة للتعليم الخاص علي مثابرتهم في مواكبة النقلة النوعية التي شهدتها الادارة منذ انتقالها لمبناها الجديد في منطقة مبارك الكبير مؤكدا ان الجميع حققوا مفهوم الفريق الواحد في التعاون والتنسيق للخروج بنتائج لاحت في الافق ولامسها كل من ارتبطت معاملاته في التعليم الخاص سواء الطالب او ولي الامر مرورا بالمعلمين واصحاب المدارس وانتهاءاً بالموظف الذي لاحظ الفرق الشاسع في الخدمات المقدمه له .

تطبيقاً للتنمية المستدامة 2030

«الصحة»: هناك توجه لمراجعة البرامج والإستراتيجيات الصحية

أكد وكيل وزارة الصحة المساعد للشؤون الفنية الدكتور وليد الفلاح أن هناك توجها لدى الوزارة لمراجعة البرامج والاستراتيجيات الصحية الوطنية وتحديثها بما يتفق مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة حتى عام 2030.

وقال الفلاح في بيان صحافي للوزارة أمس السبت إنه على الرغم من أن الهدف الثالث من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة يتعلق بالصحة فإن الغايات المدرجة ضمن الأهداف الـ16 الأخرى تتضمن أيضا العديد من التحديات ذات العلاقة بالصحة.

وأضاف أن الهدف الثالث ينص على ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار والغايات المندرجة تحت هذا الهدف مثل صحة ونمو وتغذية الرضع والأطفال وصحة الأمومة والوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية والإصابات الناتجة عن حوادث المرور.

وذكر أن تحقيق التغطية الصحية الشاملة وتطبيق الاتفاقيات الدولية لمكافحة التبغ واللوائح الصحية الدولية والتصدي لتلوث البيئة وتغير المناخ والغايات الأخرى ذات العلاقة بالصحة تعد من التحديات الرئيسية أمام النظم الصحية في مختلف دول العالم ومنها.

وأشار إلى أهمية الانتقال بالتخطيط وتنفيذ البرامج الصحية من مجرد التركيز على علاج الأمراض فقط وبناء المستشفيات والمرافق الصحية وتزويدها بالأجهزة والأدوية

وليد الفلاح

الحديثة إلى آفاق أرحب من ذلك بكثير.

ولفت الفلاح إلى ضرورة تضمن تلك البرامج الصحية التوعية وتشجيع التمتع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار من خلال برامج واستراتيجيات صحية تهدف إلى التعامل مع مراحل ما قبل المرض والتصدي للسلوكيات غير الصحية وعوامل الخطورة ذات العلاقة بالأمراض المزمنة.

وبين أن من الأمراض المزمنة التغذية غير الصحية والخمول البدني والتدخين والسمنة وزيادة الوزن وإجراء المسوحات الصحية للاكتشاف المبكر للأمراض مثل المسح الصحي للاكتشاف المبكر لسرطان الثدي وسرطان القولون والمستقيم وسرطان البروستاتا.

وأفاد بأن قطاع الشؤون الفنية بالوزارة والمجلس الاستشاري للشؤون الفنية يعتزم القيام بمراجعة شاملة لخططه وبرامجه وبروتوكولات الرعاية الصحية والسياسات الفنية بجميع التخصصات والعمل على تحديثها.

وأكد أن تلك التحديثات ستساهم بشكل فاعل في مواجهة التحديات المتعلقة بالوقاية والتصدي للأمراض المزمنة غير المعدية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة ودعم قدرات النظام الصحي.

وقال الفلاح إن تلك التحديثات ستعزز البرامج الصحية في تخصصات صحة الأمومة ورعاية الحوامل والطفولة والصحة النفسية وتحديث بروتوكولات وسياسات الرعاية الصحية الأولية والصحة المدرسية وصحة المراهقين وصحة كبار السن فضلا عن بروتوكولات الرعاية الصحية لضحايا العنف والاهتمام بالتأثيرات السلبية على الصحة الناجمة عن تلوث البيئة وتغير المناخ والمواد الكيماوية.

وشدد على ضرورة دمج الصحة في جميع السياسات الإنمائية والتعاون مع جميع الوزارات والجهات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني لتنفيذ البرامج الصحية والإنمائية لمواجهة التحديات التي تعترض النظام الصحي بدولة الكويت ودول العالم الأخرى.

وأشار إلى أهمية القرار الوزاري رقم (35 لسنة 2017) بتشكيل لجنة وطنية عليا برئاسة وزير الصحة الذي يعنى بمتابعة الأهداف والغايات العالمية للتنمية المستدامة حتى عام 2030 ذات العلاقة بالصحة.

أغلب حرائق المشاريع قيد الإنشاء حدثت بأخطاء المشرفين عليها

المكراد: مستعدون دائماً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لسلامة الأرواح والممتلكات

أكد المدير العام للادارة العامة للاطفاء الفريق خالد المكراد أن الإدارة مستعدة دائما لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق من يحاول العبث بأمن البلاد وسلامة الأرواح والممتلكات.

وقال المكراد في لقاء مع (كونا) أمس السبت إن أغلب الحرائق في الكويت التي اندلعت في المشاريع قيد الإنشاء "حدثت نتيجة أخطاء من قبل المشرفين عليها ونحن لا نتستر على الحرائق المتعمدة ونؤكد للجميع أن الإدارة شفافة وليس لديها ما تخفيه حسب ما تمليه عليها مسؤولياتها تجاه الوطن والعمل ولسنا مستعدين للتستر على أي كان».

وأضاف أن (الإطفاء) تتخذ الإجراءات اللازمة بحق أي شخص يقوم بإشعال هذه الحرائق مهما كانت هويته موضحا أن الإدارة تكشف الأسباب الحقيقية وراء الحريق في تقريرها بشكل فني بحت مدعما بالأدلة والبراهين من صور وعينات موجودة في موقع الحادث وشهادات الشهود.

وذكر أن الإدارة تطمئن جميع المواطنين والمقيمين بأنها تصدر تقاريرها بكل حيادية وتعرضها على القضاء

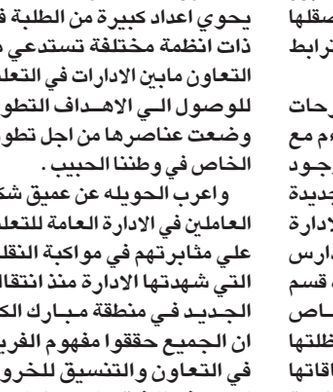

الفريق خالد المكراد

بحيث تضمن عدم تطاير الكتل الحديدية الساخنة على كميات الأخشاب الهائلة الموجودة في هذه المشاريع.

وبين أن الإجراءات تتضمن توفير مداخل ومخارج من أربع جهات لتسهيل وصول آليات الإطفاء إلى موقع الحريق حتى تتمكن من محاصرة الحريق وضمان عدم خروجه عن نطاق السيطرة.

ولفت إلى أن الحريق الذي اندلع في سرداب مواقف السيارات في مشروع

بمنطقة الشدادية "بسيطة قياسا للمساحة الكلية للمشروع وأكبر حريقين اندلعا عام 2013 ثبت بالأدلة والبراهين أن عملية قطع الحديد أدت إلى تطاير الكتل الحديدية الساخنة على مواد سريعة الاشتعال مثل الخشب وساهمت قوة الرياح في انتشار الحريقين».

وتابع المكراد أن "السبب ذاته أدى إلى الحريقين اللذين اندلعا أخيرا في مبنى قيد الإنشاء تابع لبنك الائتمان الكويتي في ضاحية الشهداء بجنوب السرة وبرج قيد الإنشاء في محافظة العاصمة بمنطقة شرق».

وفيما يخص الحرائق آنفة الذكر أكد "أنه لم يثبت لدينا حدوثها بفعل فاعل..نعم هناك أخطاء بشرية من قبل المشرفين على هذه المشاريع أدت إلى حدوث هذه الحرائق ونعمل مع بلدية الكويت والمكاتب الاستشارية على التشديد بشكل أكبر على جميع الشركات والمقاولين في المشاريع قيد الإنشاء».

وذكر أن الإجراءات تشمل ألا تتم عملية قص الحديد داخل المشروع وفي حال كانت داخل المشروع فيجب أن تتوافق مع اشتراطات الأمن والسلامة وجهات التحقيق ويؤخذ بها على أنها تقارير فنية وحيادية تذكر سبب الحريق على أرض الواقع دون أي ضغوط.

وبين المكراد أن تقارير (الإطفاء) تصدر بالتعاون مع الإدارة العامة للأدلة الجنائية بوزارة الداخلية مفيدا – حسب إحصائيات (الإطفاء) – بأن عدد تقارير الحرائق التي جاءت نتيجة فعل فاعل عام 2016 بلغ 409 تقارير.

وأشار إلى أن علامة الاستفهام والصدى الذي أخذته الحرائق من بعض المتابعين بشأن الأسباب الحقيقية للحرائق التي اندلعت أخيرا في الكويت في مشاريع قيد الإنشاء وفي كراجات منطقة شرق الصناعية بمحافظة العاصمة تأتي لأنها جاءت على فترات متقاربة.

وأوضح أن السبب الشائع وراء أغلب الحرائق التي اندلعت في المشاريع قيد الإنشاء هو نتيجة عملية قص الحديد داخل هذه المشاريع وتطاير الشرار والكتل الحديدية الساخنة على مواد قابلة للاشتعال.

وقال في هذا الصدد إن أغلب حرائق مشروع مدينة صباح السالم الجامعية بحيث تضمن عدم تطاير الكتل الحديدية الساخنة على كميات الأخشاب الهائلة الموجودة في هذه المشاريع.

وبين أن الإجراءات تتضمن توفير مداخل ومخارج من أربع جهات لتسهيل وصول آليات الإطفاء إلى موقع الحريق حتى تتمكن من محاصرة الحريق وضمان عدم خروجه عن نطاق السيطرة.

ولفت إلى أن الحريق الذي اندلع في سرداب مواقف السيارات في مشروع التوسعة التابع لمجمع (الأفنيوز) بمنطقة الري جاء بسبب تماس كهربائي نتيجة ملاصقة تمديدات كهربائية (إنارة) لبضاعة مخزنة لكن التحرك السريع لرجال الإطفاء ومحاصرتهم للحريق في نفس موقعه ساهم في المحافظة على باقي البضائع المخزنة.

وأفاد بأن حريق الكراجات في منطقة شرق الصناعية جاء نتيجة تماس كهربائي في وحدة التكيف بالكراج الذي بدأ منه الحريق "وقد عانينا للأسف من سوء التنظيم في هذه المنطقة مما أدى إلى تأخير وصول آليات الإطفاء ثم انتشار الحريق بشكل أكبر الأمر الذي صعب من مهمة رجال الإطفاء في التعامل مع الحريق».

وقال المكراد إن (الإطفاء) طالبت بأن تتم إزالة هذه المنطقة غير المنظمة لأن وجودها في قلب العاصمة يشكل خطرا كبيرا على سلامة المباني ويجب تخصيص مكان مناسب للمحلات الحرفية والكراجات التي تحتوي على مخازن إطارات وزيوت.

وأكد أن قطاع الوقاية ب(الإطفاء) يقوم بواجبه في إجراء عمليات التفتيش على أكمل وجه إذ إن عدد عمليات التفتيش وفقا لإحصائية عام 2016 بلغ 13991 عملية لجميع المنشآت القائمة وقيد الإنشاء والمخازن وأحيلت منها 655 عملية إلى القضاء فضلا عن حظر ملفاتها وإيقاف معاملاتها.

وأضاف أنها المرة الأولى في تاريخ الإدارة التي يطبق فيها إجراء الغلق الإداري على منشآت ارتكبت مخالفات جسيمة ليصل عدد المنشآت التي أغلقت منذ بداية عام 2017 إلى اليوم 21 منشأة كانت نشاطاتها ما بين مخازن ومستودعات وشركات وفنادق كبرى وعيادات طبية ومصانع وسراديب.

وأشار إلى تعاون (الإطفاء) مع الجهات المعنية بالدولة في إزالة بعض الأماكن غير الملتزمة بالاشتراطات الوقائية ومنها بلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية والشرطة البيئية ولجنة إزالة التعديات.

وقال المكراد "نعمل الآن على إزالة المخالفات الجسيمة والخطيرة الموجودة في منطقة الصليبية الصناعية لأنها تتسبب في نشوب الحرائق وتشكل خطرا كبيرا على السلامة المجتمعية».

وأعرب عن الأسف بأن المستوفين للاشتراطات الوقائية هم الأقلية بينما الأغلبية من المخالفين مما يشكل عبئا كبيرا على (الإطفاء) مشيرا إلى تنظيم قطاع العلاقات العامة والإعلام بالإدارة عددا كبيرا من برامج التوعية من عبر المؤسسات الإعلامية المرئية والمقروءة والمسموعة وعبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وذكر أن الإدارة نظمت العديد من حملات التوعية لموسمي الشتاء والصيف إضافة إلى تنظيم دورات مع شركة نفط الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي فضلا عن مشاركتها في معارض توعية في جميع التجمعات بما فيها الأسواق ودور عرض السينما وبشتى المناسبات.

وبين المكراد أن عدم الالتزام بتلك الاشتراطات مرده إلى وجود مشكلة في ثقافة أصحاب الشركات والمصانع إضافة إلى الأفراد "وقد وجهت (الإطفاء) رسالة قوية حول أهمية وجود كاشف الدخان في المنازل للحفاظ على سلامة الأسرة ومع هذا يتقاعس الكثيرون عن تركيبه».